

## 238616 - يسأل عن إعادة تفسير القرآن والسنة لتناسب العصر

### السؤال

يزعم الكثير من الناس أنه يجوز لهم تفسير القرآن والسنة لتناسب مجتمعاتنا اليوم ، وحجتهم في ذلك أن الزمان تغير، فنحن لم نعد نركب الخيل والجمال ، ولدينا وسائل تكنولوجيا متقدمة ، فكيف يكون الرد عليهم؟

### الإجابة المفصلة

دعوى تفسير القرآن الكريم والسنة النبوية بما يتناسب مع عصرنا وزماننا تنطوي في داخلها على صواب وخطأ، وبعبارة أخرى تحتمل فيما صححا، وتحتمل فيما خاطئا، وذلك بحسب مراد السائل منها، وبحسب ما شحنت به هذه العبارة ونحوها من الأغراض الأصلية أو المستوردة.

إذا كان المقصود إعادة تفسير الثوابت والمحكمات بما يخرجها عن أصالتها وقطعيتها، ويقلب معانيها ومقداصها إلى تفسير رغائبى مضطرب باضطراب آراء الناس وأفكارهم، فهذا مقصود باطل ولا شك، لا يتوقف عند إلغاء النص القرآني ونورانيته فحسب، بل يتجاوز إلى إلغاء العقل الذي نعي به ونعقل ما نقرأ وما نسمع.

ذلك أن اللغة العاقلة التي ركبت في البشر جميعا - كل بحسب بيته - هي ناقل أمين للمقداص والمعانى، وأساس حي للتواصل والتفاهم. وهذا شأن مستقر في عقول الناس وقلوبهم، من سمع منهم ثناء من أحد، أو قدحا، أو ذما، أو أمرا، أو نهايا، واضح العبارة، جلي الإشارة، فإن من الجنون أن يعكس فهمه لتلك المقامات اللغوية، فيغير قراءتها بما يتناسب وببيته، بزعمه ، فيجعل الثناء ذما، والأمر نهايا، والخبر خيالا، ونحو ذلك من الفهم المتardi في دركات الضياع الحقيقى!

فلماذا يلجأ هؤلاء لمثل هذا التصرف بالقرآن الكريم أو السنة المطهرة! وهم يعلمون أن مقداص القرآن الأساسية نصيّة واضحة، لا تنقضها أوهام الاحتمالات، ولا تغيرها اجتهادات المفترضين.

يقول الله عز وجل: (وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقِ) الرعد/37 .  
وقال تعالى: (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ. قُرَأْنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوْجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَفَوَّنَ) الزمر/27,28 .  
والعلم والهداية التي نزل بها القرآن الكريم والسنة المطهرة ، هي هداية الثوابت الكبرى ، والمقداص العليا، التي تعرف الإنسان بأسباب وجوده، وغاية خلقه، وحقيقة علاقته بخالقه جل وعلا، وما وراء الموت من بعث وحساب، وتبين للناس طريق الفضيلة، نور الأخلاق والقيم النبيلة، ومقداص الشريعة التي تحفظ على الناس ضروراتهم وحاجاتهم، وتسوق قصص الرسل والأنبياء الذين حملوا مشاعل الأنوار في حكاية البشرية كلها، وتضرب الأمثال بما قدموا من التضحيات، وما تعرضوا له من مواقف الأمم والشعوب، لتكون فيها العضة والعبرة لجميع الأجيال، كي لا تضل البشرية عن غاية وجودها الذي يختصره قوله تعالى: (الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لَيَبْلُوْكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَالًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ) الملك/ 2 .

ومن حق جميع الناس أن يتساءلوا في هذا المقام: ما الذي سيتغير في هذه الثوابت العظمى مع تغير الزمان والمكان! وكيف يمكن قلب هذه المقداص الكلية لتناسب عصرنا وحاضرنا، وهي في مادتها وصورتها وحقيقة قيم ثابتة أصلية لا تبدلها الأزمان ،

ولا الأمكان، ولا الأحوال. بل كانت ثابتة مستقرة في شرائع جميع الرسل والأنبياء، وستبقى كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها." ومعنى ذلك أنَّ ما تضمنته النصوص الشرعية من أوامر ونواهٍ إنما كانت موجهةً إلى الناس الموجودين في زمن نزول الوحي، أو كانت حالهم تشبه حالَ مَنْ نَزَلَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآن؛ وأمّا مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ وَعَاشَ وَاقِعًا غَيْرَ وَاقِعِهِمْ فَلَا يَشْمَلُهُ النَّصُّ الشَّرِيعِيُّ.

فإذا تغيرت أوضاع الناس في مجمل حياتهم - كما هو الأمر في حياة الناس اليوم - فإنَّ تلك الأحكام التي يتضمنها النص ليست متعلقةً بهم أمراً ونهيًّا، ولهم أن يتدينوا فهماً وتطبِّقَا بخلافها؛ معتبرين أنَّ ذلك هو الدين الصحيح في حقِّهم، كما كانت تلك الأحكام هي الدين الصحيح في حقِّ المخاطبين زمان التزول.

يقول أحدهم: موقف القرآن الكريم من المرأة كان موقعاً في عصر معين، ووضع تلك القواعد لعصر معين، ومن الممكن جداً أنَّ مثل هذه الأشياء قد لا يسمح العصر الذي نعيش فيه بتطبيقها. [حوار حول قضايا إسلامية، إقبال بركة، ص 102]

وقال آخر: ونحن نعرف أنَّ النصوص القديمة ليست مقطوعة الصلة بالمجتمعات القديمة، وأنَّ نظام الحكم ومكانة المرأة وحقوق الإنسان وواجباته وعلاقة الدين بالسلطة في هذه النصوص تعبر عن واقع قديم لم يعد موجوداً ولم تعد في حاجة إليه. ويرى بعضهم أنَّ ما فرض من تفاصيل العبادات والمعاملات هو أثرٌ لمقتضيات البيئة الحجازية البسيطة في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم دون غيرها من البيئات [الإسلام بين الرسالة والتاريخ لعبد المجيد الشرفي، ص 61]؛ فالإنسان اليوم في حلٍّ من تلك الفروض بمقتضى أوضاعه الجديدة، والخطاب القرآني بصيغة (يا أيها الناس)، المقصود بالناس هنا الجماعة الأولى التي كانت تحيط بالنبي صلى الله عليه وسلم، والتي سمعت القرآن من فمه لأول مرَّة.

[الفكر الأصولي لأركون، ص 30]

ويقول أحدهم: كذلك من الملائم هنا إعادة النظر ببعض التشريعات الفقهية الملزمة لزمانها، والتي لا يمكن تصور تطبيقها حالياً بعد تطور الفكر السياسي العالمي، وعلى رأسها ما يعرف بـ [فقه أهل الذمة] ... فلا مجال لإعمال مثل هذا الفقه المرتبط بظروف سالفة. ويطالب بإعادة النظر ببعض التشريعات الفقهية الاقتصادية التي كان تشريعها ملزماً لواقعها الاجتماعي المختلفة كلياً عن واقعنا المعاصر، ويأتي على رأسها ما يتعلق بعمليات البنوك التي تمثل عصب الاقتصاد المعاصر؛ مثل العوائد على رؤوس الأموال المقرضة والتي كان الهدف من تحريمها آنذاك حماية الضعفاء والمحتججين من أن تستغل حاجتهم إلى الأموال لتمويل قوتهم اليومي؛ فتترافق عليهم الديون ويستولى المقرضون على بيوتهم ومزارعهم.

وأحكام الحدود إنما أمتتها الظروف التي كان عليها المجتمع آنذاك؛ حيث كان المجتمع بدائياً ليس فيه دولة تقوم على استباب الأمن؛ وإنما يتواتب فيه الناس بعضهم على بعضهم للانتقام؛ ف تكون إقامة الحدود: أقل الحلول شرداً، وأنداناً مضرراً؛ لأنَّها على ما فيها من وحشية تمثل وقايةً لمجتمع تلك الفترة مما هو أسوأ وأعنف وأكثر فظاعةً.

[الإسلام والحرية الالتباس التاريخي، محمد الشرفي، ص 89].

والحجاب لم يَعُد ملائماً للعصر بزعمهم، ولا لمكانة المرأة وتحررها، واقتحامها لكافة مجالات الحياة العامة من مدارس وجامعات ومعامل وإدارات وتجارات. بل حتى العادات قابلة للتغيير في هذا العصر؛ فطريقة العبادة التي التزمها المسلمون زمان نزول القرآن ليست ملزمةً لمن يأتي بعدهم إذا ما تغيرت ظروف الحياة؛ بل يمكنهم أن يأتوا من هذه العادات بما يلائم ظروفهم الجديدة. فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم - على سبيل المثال - يؤكِّد صلاته على نحو معين، إلا أنَّ ذلك لا يعني أنَّ المسلمين مضطرون في كل الأماكن والأزمنة والظروف للالتزام بذلك النحو. [الإسلام بين الرسالة والتاريخ، عبد المجيد الشرفي (62-63)]

وبناءً على هذا المبدأ ستنتهي هذه القراءة إلى أن لا يكون للنصوص الشرعية معنى ثابت؛ فما يفهم عند أهل زمن على أنه مطلوب يصبح عند غيرهم غير مطلوب، وما يُفهم عندهم على أنه غير مطلوب يُفهم عند غيرهم على أنه مطلوب؛ نتيجة تغيير الثقافات بين الأزمان..

[النص، السلطة، الحقيقة، نصر حامد أبو زيد، ص 139]

وبسبب هذا الصالل في الفهم يرجع لنظرتهم لنصوص القرآن والسنّة على أنها نصوص بشرية تعامل كبقية النصوص؛ فيجري عليها ما يجري على غيرها من النصوص، وتخضع لمقتضيات التاريخ وتغييراته.  
ولذلك يقول نصر حامد أبو زيد: "إن النص القرآنى - وإن كان نصاً مقدساً - إلا أنه لا يخرج عن كونه نصاً؛ فلذلك يجب أن تخضع لقواعد النّقد الأدبي كغيره من النصوص الأدبية".

[مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر أبو زيد (24)]

ويقول أركون: "إن القرآن ليس إلا نصاً من جملة نصوص أخرى تحتوي على نفس مستوى التّعقّيد والمعاني الفوّارة الغزيرة؛ كالثّوراة والإنجيل والنّصوص المؤسسة للبوذية أو الهندوسية، وكل نص تأسسيٍ من هذه النصوص الكبرى حظي بتوسّعات تاريخيّة معينة، وقد يحظى بتوسّعات أخرى في المستقبل". [الفكر الأصولي لمحمد أركون (36)].

وفي هذا من التّلبيس ما فيه؛ فكيف يستوي كتاب الله مع الكتب المحرّفة، أو تلك التي اكتتبها بشر؟! وكيف يُقادس كلام رب العالمين الذي علم ما كان وما سيكون على كلام الإنسان الذي لا يدرك من العلم إلا قليلاً؟! إن كلام الله لا يمكن حصره وتقييده بزمن معين؛ لأن الله أنزله ليكون دستوراً للناس في كل زمان ومكان، وهو يعلم ما يصلح لعيده ويناسبهم في جميع الأزمنة والأحوال، لا يخفى عليه شيء وهو السميع البصير. ونقول لهؤلاء: (أَنْثُمْ أَغْلُمُ أُمّ اللّٰهِ) [البقرة: 140].

انتهى من كتاب "بدعة إعادة فهم النص" ، للمشرف العام على الموقع الشيخ محمد صالح المنجد (ص 51-56)

ونرجو من السائل أن يراجع الكتاب بتمامه في هذا الرابط <http://almunajjid.com/295>

أما إذا كان المقصود من الدعوى الواردة في السؤال مقام التجديد في تنزيل نصوص الوحي على المستجدات في زماننا، ومقام التحرك الحي بكل الجزئيات والتفاصيل التي تخدم مقاصد القرآن والسنة وثوابتها، وتعظم شعائرهما، وشعائر الشرع عامة ، وتحمل على الوقوف عند الأمر والنهي الشرعيين ، مع مراعاة تغير الزمان والمكان والحال في مسائل الاجتهاد والنظر المصلحي ، فيما لم يأت بشأنه نص خاص ، وتفهم فلسنته ورسالته بما يعالج هموم الإنسان الحديث، ويمكنه من ترسيخ التشريعات التي هي مراد الله من عباده، فهذا مقصد صحيح كلنا نسعى إليه، ويقرره جميع العلماء، ويجهد في تحقيقه جميع المجتهدون في الأزمنة والعصور.

يبحثون - مثلا - عما يمكن تحقيقه وتنزيله من قيمة "الصدق" في متغيرات مجتمعهم، وما يمثله الإيمان بالغيب والبعث والنشر من فلسفة متكاملة تعالج هموم العصر وآفات الزمان، والأثر الكبير في تحقيق العدالة في شرائع الناس وأحكامهم ، إذا تبنت دساتيرهم وقوانينهم قواعد فقه العدالة والرحمة، ومقاصد الشريعة الخاتمة، وما تحت هذه الأمثلة وغيرها من تفاصيل لا حصر لها، كلها مقاصد نبيلة، ومعان صحيحة، ندعوا إليها جميعا، كما دعت إليها الشريعة الإسلامية نفسها، حين انطوت في داخلها على عوامل صلاحيتها لكل زمان ومكان، بما يؤهلها لمناسبة العصور، ويعين المجتهدين فيها على فهم سنن "التغيير" ، وعدم الجمود على قوالب عرفية، الأمر الذي لا يدرك حقيقته إلا من فهم علم "أصول الفقه" ، و"قواعد التفسير" ، وفلسفة "عقيدة الإسلام" .

وهذا النوع من "إعادة التفسير" ينضبط لدى العلماء والمفسرين والفقهاء بضوابط عديدة، من أهمها:

1. التزام معيار الإجماع، فما أجمع عليه العلماء يبقى ثابتًا لا يتغير ولا يتبدل، وما اختلف فيه العلماء يقبل النظر والتأمل، ويشكل المساحة المتاحة للتجديد.

2. التزام قواعد اللغة العربية، من جهة معاني المفردات، وفهم السياق العربي كما فهمه الأولون الذين نزل القرآن بلغتهم، واجتناب كل ما يخالف ضوابط اللغة والفهم العربي السليم.

3. النظر في جميع الأدلة الشرعية المقارنة للنص المفسر، وتفسير القرآن في ضوء القرآن نفسه، وفي ضوء السنة المطهرة وأقوال الصحابة والتابعين، فمصادر التشريع - كما يبينها الأصوليون - عديدة، لا بد للمفسر من الاستعانة بها كي ينتج عنده الفهم السليم، وكى ينضبط اجتهاده بالمنهج الصحيح، وإلا خرج اجتهاده عن القصد والعدل.

4. ومن أهم ضوابط هذا النوع من "إعادة التفسير" أن يقوم به المؤهلون، الذين يجمعون بين العلم والتقوى، والذين يشهد لهم أهل العلم بالمعرفة والشخصية وإتقان علوم الآلات وعلوم المقاصد، مع صلاح الدين ، واستحضار الخوف من الله سبحانه. وبهذا ينسد الباب على المتسرورين على حرمات القرآن الكريم، المقتحمين أبواب العلم بالجهل، المتشبعين بما لم يُعطُوا من علوم النقل والعقل. والله أعلم.